الدبلوماسية الاقتصادية في مواجهة المعضلة الأمنية في الساحل الإفريقي: دراسة في الدور الجزائري.

Economic Diplomacy Confronting the Security Dilemma in the African Sahel: A Study of the Algerian Role

عيمور فيروز[1]،

[1] جامعة الجيلالي بونعامة- خميس مليانة، f.aimour@univ-dbkm.dz

مخبر الأمن القومي الجزائري: الرهانات والتحديات

تاريخ الإرسال: 17/ 07/ 2026 تاريخ القبول: 02/ 11/ 2026 تاريخ النشر: 17/ 11/ 2026

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على الدور المحوري الذي لعبته الدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها أداة أساسية اعتمدت عليها الجزائر في رسم سياستها الخارجية نحو منطقة الساحل الإفريقي للتصدي للهشاشة الأمنية المتنامية، مقابل تعزيز فرص التنمية الاقتصادية، والاستقرار الإقليمي، من خلال التركيز على التجارة، الاستثمار في الطاقة والبنية التحتية... وهذا في الوقت الذي تواجه فيه العديد من التحديات لعل أهمها تمدد نشاط الجماعات الإرهابية والإجرامية، ناهيك عن التنافس الجيوسياسي الذي تتبناه بعض القوى الإقليمية، والذي وضع أمن المنطقة، تنميتها واستقرارها على المحك.

كلمات مفتاحية: الدبلوماسية الاقتصادية، المعضلة الأمنية، الساحل الإفريقي، المقاربة التنموية الجزائرية، التنافس الجيوسياسي.

Abstract:

This study aims to identify the pivotal role played by economic diplomacy as a fundamental tool that Algeria relied on in formulating its foreign policy towards the Sahel region of Africa to address the

growing security fragility, in contrast to enhancing opportunities for economic development and regional stability, by focusing on trade, investment in energy and infrastructure... This is at a time when it faces many challenges, perhaps the most important of which is the expansion of the activity of terrorist and criminal groups, not to mention the geopolitical competition adopted by some regional powers, which has put the security, development and stability of the region at stake.
Keywords: *economic diplomacy; the security dilemma; the African Sahel; Algerian development approach; geopolitical competition.*

1- المؤلف المرسل: فيروز عيمور، **الإيميل:** f.aimour@univ-dbkm.dz

مقدمة :

لقد أضحت منطقة الساحل الإفريقي من أكثر الأقاليم التي تستحوذ على اهتمامات الدول، وهذا لموقعها الجيوسياسي الذي تتوسط به القارة الإفريقية من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، ولمواردها الطبيعية المتنوعة، هذا فضلا عن اللااستقرار السياسي والهشاشة الاقتصادية الذين فتحا المجال أمام تنامي التهديدات الأمنية. وإزاء هذا الوضع كان لزاما على الجزائر وبحكم جوارها لمنطقة الساحل أن تسعى سعيها من أجل استتباب الأمن وضمان الاستقرار بما يتماشى ومبادئ سياستها الخارجية القائمة على عدم التدخل، حسن الجوار والتعاون. وعليه استندت المساعي الجزائرية في التعامل مع أزمات دول الساحل على الدبلوماسية الاقتصادية من خلال طرح وتجسيد مجموعة من المشاريع التنموية لتكون دعامة أساسية لها في تلبية متطلبات التنمية والأمن.

وتهدف هذه الدراسة إلى تشخيص المعضلة الأمنية في الساحل الإفريقي، بالإضافة إلى عرض المقاربة التنموية التي طرحتها الجزائر للتنسيق مع دول

الساحل من أجل تعزيز فرص التنمية المحلية، وتعزيز التعاون الإقليمي، وبالموازاة مع ذلك تسعى هذه الدراسة إلى البحث في أهم التحديات التي حالت دون تحقيق الأهداف المرجوة. وفي سبيل دراسة الموضوع وتحليل مختلف متغيراته تم الانطلاق من اعتماد الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى ساهمت المقاربة التنموية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي من التصدي للتهديدات الأمنية بها؟.

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

- ما طبيعة وحجم التهديدات الأمنية التي تشهدها منطقة الساحل الإفريقي؟
- ما مضامين المقاربة التنموية الجزائرية في الساحل الإفريقي؟
- فيما تتمثل أهم التحديات التي تواجه التعاون والتنسيق الاقتصادي الجزائري مع دول الساحل؟

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم اعتماد الفرضيات التالية:

- كلما تمددت الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي، كلما ساهم ذلك في ترسيخ تخلفها وزعزعة استقرارها.
- كلما سارعت دول الساحل الإفريقي في تجسيد مشاريع التنمية الاقتصادية مع الجزائر كلما مكنها ذلك من تحقيق التنمية والاستقرار لشعوبها.

في سبيل معالجتنا للموضوع تم الاعتماد على المنهج التاريخي الذي سمح لنا بتشخيص الوضع الأمني في دول الساحل الإفريقي، وبتتبع مسار المقاربة التنموية الجزائرية في المنطقة، لاسيما وأنها لم تكن وليدة اللحظة، بالإضافة إلى المنهج المقارن، نظرا لتباين دول الساحل في مواقفها وقراراتها.

وبغية تحليل الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين، بحيث تطرقنا في المحور الأول للطبيعة الأمنية المعقدة في الساحل الإفريقي، معرجين بذلك على أهمية الدبلوماسية كخيار استراتيجي في السياسة الخارجية الجزائرية، في حين عالج المحور الثاني مضمون المقاربة التنموية الجزائرية في الساحل

الإفريقي، ليختتم بالحديث عن أهم التحديات التي تواجه المسار التنموي الجزائري .

1. الساحل الإفريقي في دائرة اهتمام السياسة الخارجية الجزائرية.

ارتبط اهتمام الجزائر بالساحل الإفريقي بما تشهده المنطقة من هشاشة أمنية عالية المخاطر على الأمن القومي الجزائري، لاسيما بعد سقوط نظام معمر القذافي في ليبيا في 2011، تلته الأزمة المالية في 2012، وما انجر عنهما من تصاعد لنشاط الجماعات الإرهابية، فضلا عن خطر الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، بما تنطوي عليه من تهريب للمخدرات، الاتجار بالأسلحة والبشر، الاختطاف طلبا للفدية...إلخ. كل هذا جعل الأمن القومي الجزائري عرضة لامتداد آثار هذه التهديدات خصوصا وأن حدوده الجغرافية في تماس مباشر مع منطقة الساحل الإفريقي. وفي سبيل حماية حدودها وضمان أمنها اعتمدت الجزائر على الدبلوماسية الاقتصادية كخيار أساسي في توجهاتها نحو المنطقة.

1.1. الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية:

لم تتوقف رياح التغيير التي مست المجموعة الدولية عقب نهاية الحرب الباردة عند انهزام الاتحاد السوفياتي، وما رافق ذلك من تغير في بنية النظام الدولي فقط، وإنما أيضا في تغير العديد من المفاهيم، فمفهوم القوة الذي لطالما ارتبط بحجم القوة العسكرية تغير ليكون للاقتصاد مركز الصدارة في اهتمامات الدول. وتعرف الدبلوماسية الاقتصادية حسب ما ذهب إلى ذلك كل من جيوف ر. بيرج Geoff R. Berridge وآلان جيمس Alan James على أنها: "تلك الدبلوماسية التي تتعلق بالمسائل السياسية، والتي توظف الموارد الاقتصادية إما كمكافآت أو عقوبات، بغرض تحقيق هدف معين من أهداف السياسة الخارجية، وهو ما يعرف بـــ "تسخير الاقتصاد للسياسة".[1] وبناء على ذلك أضحت الدبلوماسية الاقتصادية إحدى الآليات المركزية لتحقيق أهداف التنمية والرفاه،

حيث تؤكد الدراسات الحديثة أن الدبلوماسية الاقتصادية لم تعد حكرا على الدول المتقدمة، بل أصبحت كذلك أداة أساسية بيد الدول النامية الساعية إلى تحقيق التنمية وجذب الاستثمار وتوسيع الشراكات الإقليمية من خلال الاعتماد على النهج القائم على المنفعة المتبادلة والتكامل الاقتصادي.[2] وهو ما أشار إليه جان ريمارسيزيك Jan Rymarczyk من أن الدبلوماسية الاقتصادية تشتمل على ثلاث مهام رئيسية، هي: تطوير العلاقات السياسية مع البلدان المختلفة، تامين سلامة البلد من خلال المشاركة في المنظمات الدولية المختلفة، وتحسين صورة البلد في العالم الخارجي.[3]

وتشير أغلب الأدبيات التي تناولت موضوع الدبلوماسية الاقتصادية إلى وجود ثلاث مستويات رئيسية تحكم هذا النمط من العمل الدبلوماسي، وهي:[4]

- ❖ المستوى الثنائي: وتتجلى من خلال الاتفاقيات الثنائية بشأن التجارة والاستثمار،... ولا يزال هذا الشكل قائما إلى اليوم رغم التطور الذي مس العلاقات الاقتصادية الدولية.
- ❖ المستوى الإقليمي: اكتسب أهمية أكثر مع ظهور التكتلات الاقتصادية الإقليمية نظرا لما يوفره من مزايا اقتصادية كتحرير التجارة البينية.
- ❖ المستوى المتعدد الأطراف: ارتبط ظهوره بالمنظمات العالمية ذات الطابع الاقتصادي على غرار منظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك العالمي... وهي تساعد على فتح آفاق التعاون الاقتصادي في إطار أوسع، لاسيما وأن العولمة فتحت الأسواق وألغت الحدود.

وبالعودة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، فقد ارتبط ظهورها بداية بسعي الجزائر للانضمام إلى مسار إصلاحات المنظومة الاقتصادية العالمية خلال فترة السبعينات، إلا أن البعد الاقتصادي لم يتربع على رأس أولويات توجه السياسة الخارجية آنذاك نظرا لغلبة الطابع السياسي والأمني لها في فترة ما بعد الاستقلال، حيث اتجهت للتفاعل مع مختلف القضايا الدولية بالاعتماد

على الوساطة، والتوفيق، ملتزمة في ذلك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.[5] إلا أن تراجع الصراع الأيديولوجي أمام توجه الدول نحو تعظيم مكانتها الاقتصادية بعد نهاية الحرب الباردة كان له الدور الكبير في الدفع بالجزائر نحو تعزيز مكانتها الإقليمية والدولية من خلال تفعيل الأدوات الاقتصادية في مجال الطاقة، الاستثمار، البنية التحتية، والتعاون التجاري،[6] لتصبح بذلك الدبلوماسية الاقتصادية المصطلح الأكثر شمولا لوصف حركية انفتاح السلوك الخارجي للجزائر على محيطها الإقليمي والدولي.[7]

وبالعودة لما يمكن أن تحققه التنمية الاقتصادية من استتباب للأمن في أي منطقة من العالم، اتجهت الجزائر بثقلها الدبلوماسي إلى منطقة الساحل الإفريقي مستعينة في ذلك بالأداة الاقتصادية من أجل وضع حد للأزمات الأمنية المتنامية فيها من خلال تحسين الأوضاع الاقتصادية ومن ثم المعيشية، خلق فرص للعمل، توفير بيئة مناسبة لجلب الاستثمارات الأجنبية، بداية من الاستثمار في البنية التحتية ووصولا إلى القطاعات الإنتاجية.

2.1. المعضلة الأمنية في الساحل الإفريقي.. تحديات معقدة ومتشابكة.

منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 بات ينظر إلى الساحل الإفريقي على أنها منطقة تتمتع بأهمية استراتيجية كبيرة، فعلى الرغم من أنها عبارة عن مساحة صحراوية قاحلة تتوسط القارة الإفريقية ممتدة من المحيط الأطلسي غربا إلى البحر الأحمر شرقا عبر سلسلة متنوعة من الدول الأكثر فقرا وهشاشة في العالم بسبب الحروب والصراعات التي تغذيها قساوة المناخ، إلا أن غناها بالثروات المعدنية المختلفة على غرار الذهب واليورانيوم، إضافة إلى الثروات الطاقوية ممثلة في النفط والغاز جعل منها مركزا لاهتمام الجماعات الإجرامية والإرهابية المتنافسة على القوة والنفوذ في الوقت الذي اتجهت فيه أوضاع المنطقة لتزداد سوءا خصوصا في ظل تصاعد العمليات الإرهابية، حيث بلغ عدد الوفيات بها حوالي 5582 حالة في 2025 مقارنة بأقل من 1% في

2007،[8] وهو ما يؤكد على التحول الجغرافي في مركز الإرهاب نحو منطقة الساحل. حيث تصدرت دول الساحل ترتيب الدول الأكثر تضررا منه وفقا لتقرير مؤشر الإرهاب العالمي لعام 2026، كما يلي:[9]

- ✓ بوركينافاسو (المرتبة الثانية عالميا، بعدد وفيات بلغ 846 حالة)
- ✓ النيجر (المرتبة الثالثة عالميا، بعدد وفيات بلغ 703 حالة)
- ✓ نيجيريا (المرتبة الرابعة عالميا، بعدد وفيات بلغ 750 حالة)
- ✓ مالي (المرتبة الخامسة عالميا، بعدد وفيات بلغ 341 حالة)

إن ارتباط منطقة الساحل الإفريقي بالصراعات والحروب الداخلية، غياب التنمية المحلية وانتشار الفقر والجوع، جعل منها منطقة حاضنة للجماعات الإرهابية والمتطرفة الساعية للانتشار والتمدد فيها، لاسيما وأنها تتوفر على عوامل مساعدة على ذلك كالتعصب الديني، عدم الاستقرار السياسي المزمن وضعف الإدارة والحكم، ناهيك عن التضاريس الوعرة، حيث تمكنت الجماعات الإرهابية من أن تستغل الهشاشة الجغرافية التي تتأرجح بين المناطق الصحراوية الشاسعة في الشمال، والمناطق الاستوائية التي يغلب عليها الطابع الغابي في الجنوب، لتتخذ منها مخابئ استراتيجية تصعب من عملية ضبطها ومحاربتها. كما استغلت الهشاشة الاجتماعية والاقتصادية السائدة، إذ تعد المنطقة من أفقر مناطق العالم، ما ساهم في جعلها منطقة تهريب مفتوحة على حدود عائمة، وهو ما زاد من تعقيد مهمة محاربة الإرهاب.

ويعود انتشار الإرهاب في منطقة الساحل لما يجده من سهولة في تمويل عملياته، والمرتبطة أساسا بالتحالف الكبير مع جماعات الجريمة المنظمة الناشطة في الاتجار بالمخدرات، الاتجار بالبشر والسلاح، الاختطاف وغيرها من الأعمال العدائية التي عمقت من حجم الفجوة الأمنية في المنطقة. والملاحظ حول هذا الترابط أنه وثيق لدرجة يصعب معها التفرقة بينهما، حيث رصدت الأمم المتحدة ذلك، من خلال الإشارة إلى أن العلاقة بين الإرهاب وجماعات

الجريمة المنظمة غالبا ما تسير في ثلاث مراحل أساسية: التعايش، حين تعملان معا في نفس المنطقة وإن كان التفاعل بينهما محدودا، التعاون، حين تتعاونان إذا ما توافقت مصالحهما معا، والتقارب، حين تنصهران في كيان واحد. ولهذا كانت الآثار المترتبة عنهما تعرض السلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للخطر، حيث تقوض الاستقرار السياسي وقدرة المجتمعات على الصمود.[10]

ان استفحال التهديدات الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي لم يكن وليد اللحظة بل تفاقم نتيجة التراكمات التي هيئتها المنطقة خلال عقود من الزمن، فحالة اللاستقرار التي ميزت الأنظمة السياسية، والتي أسفرت عن العديد من الانقلابات العسكرية المغذية للنزاعات والحروب، فتحت المجال على مصراعيه أمام بلقنة الساحل، وهو ما انعكس سلبا على حياة المواطنين، بسيادة الشعور بالإحباط، عذم اليقين وغياب الثقة في الحكومات الوطنية المتعاقبة.[11] لاسيما وأن ظاهرة الانقلابات العسكرية لا تلبث إلا أن تعود في كل مرة لتؤكد على حجم الهشاشة والفشل الدولاتي ، ففي مالي مثلا تمت الإطاحة بالرئيس "إبراهيم بوبكر كيتا" في اوت 2020، لتعيد الكرة من جديد في ماي 2021. ولم يمض وقت طويل حتى اهتزت المنطقة من جديد على وقع انقلابين آخرين أحدهما في بوركينافاسو في سبتمبر 2022، والآخر في النيجر في جويلية 2023، لتعبر كل هذه الحالات وغيرها عن أن الفراغ السياسي والأمني في دول الساحل لا يعدو أن تمتد آثاره لدول الجوار، لاسيما للجزائر، وذلك بحكم جوارها الجغرافي لها على طول الحدود الجنوبية الممتدة، بناء على ذلك أضحت الجزائر ترى في هذه الدول تهديدا لأمنها القومي .[12]

2. المقاربة التنموية الجزائرية في الساحل الإفريقي.

1.2. مضمون المقاربة التنموية الجزائرية

برزت المقاربة التنموية الجزائرية بوضوح في منطقة الساحل من خلال مجموعة المشاريع الهيكلية الكبرى التي طرحتها، والتي مثلت ركيزة أساسية لتحقيق قفزة تنموية، وعلى رأسها أنبوب الغاز العابر للصحراء، والطريق السريع العابر للصحراء، وشبكة الألياف البصرية، إضافة إلى التعاون الثنائي، والذي رسخ الاعتماد على الدبلوماسية الاقتصادية كمسار استراتيجي في علاقة الطرفين.

1.1.2. خط أنابيب الغاز الرابط بين نيجيريا والجزائر.

يعد مشروع أنبوب الغاز الجزائري النيجيري العابر للصحراء (Trans-Saharan Gas Pipeline – TSGP) من أهم المشاريع التنموية المطروحة في الساحل، يمتد لمسافة 4128كلم موزعة بين الجزائر بـ 2310كلم، النيجر بـ 841كلم، ونيجيريا بـ 1037كلم،[13] وقد قدرت قيمته بحوالي 13 مليار دولار، من شأنه أن يساهم في نقل حوالي 30 مليار م^3 في السنة من الغاز النيجيري لأوروبا مرورا بالنيجر والجزائر،[14] وبالموازاة مع ذلك يكتسي هذا الأنبوب أهمية استراتيجية واقتصادية بالنسبة لدول العبور، حيث من المقرر أن يساهم في صب موارد مالية، ناهيك عن أنه سيساعد على بعث الحركة التنموية في المناطق الصحراوية التي يمر بها، وهذا ما أشار إليه وزير الطاقة الجزائري محمد عرقاب خلال أشغال الاجتماع الوزراي الرابع للجنة التوجيهية لمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء في 11 فيفري 2025، من أن هذا المشروع ليس مجرد بنية تحتية، بل قاطرة للنمو الاقتصادي في الدول الثلاث، حيث سيوفر آلاف الوظائف أثناء مرحلة الإنشاء والتشغيل، مما يعزز سوق العمل، كما أنه سيحفز الاستثمارات في قطاع الغاز، ويدعم الصناعات التحويلية مثل انتاج الكهرباء، والبيتروكيماويات..، مما يسهم في تنويع اقتصاداتها.[15] وفي الوقت نفسه فإن تنشيطه للتجارة البينية يجعله أداه فعالة لمراقبة الحدود وتنمية

الصحراء الشاسعة، وهذا بدوره يدعم جهود مكافحة التهريب والهجرة غير الشرعية، ذلك أنه لا حلول مستدامة لأزمات الساحل إلا بتعزيز فرص التنمية.

ورغم ان فكرة هذا المشروع طرحت لأول مرة في السبعينات، إلا أن الدراسات حوله كانت تتجدد دوريا قبل أن تتوقف تماما في 2009، ولعل أكثر ما عطل تجسيد المشروع مسألة الجدوى الاقتصادية منه، إلا أن الحرب الروسية الأوكرانية وما صاحبها من آثار على إمدادات الغاز نحو أوروبا أعادت المشروع من جديد إلى الواجهة، ففي يونيو 2022، وافقت الحكومات المعنية على تحديث دراسة الجدوى الاقتصادية التي أجريت له في 2005،[16] ليكتسب بعد ذلك زخما دبلوماسيا جديدا في 2025 بعد اتفاق الدول الثلاث على ضرورة الإسراع في تنفيذ المشروع، وتعزيز الإطار المؤسسي له، مع تفعيل اللجنة التوجيهية المشتركة للتنسيق بينها.[17] وبناء عليه انتقلت الدول المعنية من مرحلة الدراسات التقنية إلى مرحلة التنفيذ على أرض الواقع بغية استدراك التأخر، حيث قطعت الدول أشواطا متقدمة ساعدها في ذلك وجود شبكات نقل جاهزة في كل من الجزائر ونيجيريا، لتبقى الجهود منصبة بالدرجة الأولى على إنجاز الشطر المتعلق بالأنبوب الواقع داخل النيجر، والممتد على مسافة تقارب 1000كلم، من خلال حشد الموارد المالية اللازمة، وبدرجات أقل انجاز 100كلم على مستوى نيجيريا، و700كلم داخل التراب الجزائري، أي ما يعادل 1800كلم من الطول الإجمالي له.[18]

2.1.2. مشروع الطريق السريع العابر للصحراء.

يعتبر مشروع الطريق العابر للصحراء من أبرز المشاريع الكبرى التي أولتها الجزائر أهمية كبرى كونه شريان تنموي لدول الساحل الإفريقي، حيث يربط بين الجزائر ولاغوس بنجيريا على طول 4500كم، مع تشعباته نحو تشاد، النيجر، مالي وتونس يبلغ طوله الإجمالي حوالي 9100كلم، منها 2300كلم تم إنجازها في الجزائر.[19] ويعتبر هذا المشروع الذي تعود فكرته

إلى 1962 تحت مسمى "طريق الوحدة الإفريقية" حجر الزاوية في سياسة الاتصال القاري التي تهدف إلى تسهيل تدفق البضائع ورؤوس الأموال، حيث يتوقع أن يؤدي إلى خفض تكاليف النقل بنحو 30%،[20] ناهيك عن المساهمة في التخفيف من نقاط الضعف الأمنية من خلال تحويل المناطق الصحراوية القاحلة إلى مساحات للتنمية الاقتصادية بدلا من كونها مناطق معزولة مستباحة أمام الجماعات الإرهابية المختلفة المستوطنة فيها، أو الجماعات الإجرامية التي اتخذت من الحدود مقرا لنشاطات التهريب المختلفة.

3.1.2. مشروع الوصلة المحورية للألياف البصرية العابرة للصحراء.

يندرج مشروع الوصلة المحورية للألياف البصرية العابرة للصحراء في إطار مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا NEPAD، يربط بين ستة دول هي: الجزائر، النيجر، نيجيريا، تشاد، مالي وموريتانيا، والتي تتطلع إلى تجاوز الربط بالأنترنت نحو بروز اقتصاد رقمي يعمل على تقليل اختلالات التنمية بينها، وذلك في إطار التحول الرقمي الذي تسعى إليه دول الساحل الإفريقي. ويأتي هذا المشروع في سياق دعم البنية التحتية وتطوير شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية.[21] وذلك عن طريق:[22]

- ❖ دعم الربط الذكي للحدود،
- ❖ تسريع وتيرة التحول الرقمي مقابل تقليص الفجوة الرقمية،
- ❖ رقمنة الخدمات العامة لاسيما تطوير التجارة الإلكترونية والخدمات المالية،
- ❖ تهيئة فرص اقتصادية جديدة للشباب من خلال توفير اتصال عالي الجودة بالانترنت.

وفي هذا الصدد، استكملت الجزائر أشغال الوصلة المحورية للألياف البصرية العابرة للصحراء على أراضيها وفق المعايير التقنية والبيئية المعتمدة دوليا، حيث تم انجاز 2548كلم من الألياف البصرية التي تربط الجزائر

العاصمة بمدينة عين قزام على الحدود الجزائرية النيجيرية، إضافة إلى مد خط فرعي حتى ولاية تندوف على الحدود الجزائرية الموريتانية.[23]

4.1.2. العلاقات الثنائية بين الجزائر ودول الساحل.. من الدبلوماسية التقليدية إلى الشراكات الاستراتيجية.

إلى جانب المشاريع الاقتصادية الكبرى التي تسعى الجزائر إلى تجسيدها في إطار جماعي مع دول الساحل الإفريقي، اتجهت بالموازاة مع ذلك إلى دعم هذا المسار عبر بناء شراكات استراتيجية في إطار ثنائي مع دول الساحل الإفريقي إيمانا منها بأن تتجاوز الحلول الأمنية الظرفية والمحدودة نحو معالجة الجذور العميقة للازمات، والتأسيس بدل ذلك لبيئة استثمارية متينة تتصدى للاختلالات الهيكلية التي تعاني منها دول المنطقة. وفي هذا الإطار شهدت العلاقات الجزائرية التشادية قفزة نوعية لاسيما بعد الزيارة التي قام بها الرئيس التشادي "محمد ادريس ديبي" إلى الجزائر في فيفري 2026، والتي شكلت محطة هامة في العلاقات الثنائية المبنية على رغبة سياسية للتأسيس لشراكة اشتراتيجية قادرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والأمنية في منطقة الساحل، وفي هذا الصدد تم التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات في مجال الطاقة وتوليد الكهرباء والاكتشافات النفطية. بالإضافة إلى انشاء مصفاة لتكرير النفط بطاقة إنتاجية تصل 20 ألف برميل يوميا عبر مجمع "سوناطراك"، إلى جانب إنشاء مصنع اسمنت بطاقة إنتاجية تتجاوز مليون طن سنويا.[24]

أما على صعيد التعاون مع النيجر، فبدورها شهدت العلاقات الثنائية تحولا لافتا، حيث تعمل الجزائر على توظيف خبراتها التقنية المتراكمة في مجال الاستكشافات النفطية لتطوير الموارد الطاقوية في النيجر، وذلك عبر شركة "سوناطراك"، التي حققت أول اكتشاف نفطي لها بعد حفر البئر الاستكشافية الأولى "كفر 1 (KFR-1)" في 2018، لتضيف في 2019 اكتشاف نفطي آخر بعد حفر بئر ثانية "كفر إن 1 (KFRN-1)" التي كشفت عن وجود

حوالي 400 مليون برميل من النفط، وتأمل النيجر في أن تؤهلها الاكتشافات النفطية لزيادة انتاجها لنحو 90 ألف برميل يوميا.[25]

إضافة لما سبق عملت الجزائر على تعزيز التعاون الحدودي من خلال فتح معابر تجارية مع دول الساحل المجاورة لها، وهنا يمكن الإشارة إلى معبر "تندوف- زويرات" مع موريتانيا، الذي افتتح في 2021، إلى جانب تفعيل معبر "عين قزام" مع النيجر، ومعبر "برج باجي مختار" مع مالي. وتستخدم هذه المعابر عادة لتسهيل التجارة البينية ودعم التنمية المحلية، ذلك أن الجزائر لا تنظر إلى الحدود كقيود جغرافية، وإنما كوسيلة لبناء مساحات اقتصادية مترابطة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية،[26] مقابل تقويض عمليات التهريب والتجارة غير الشرعية التي تتبناها جماعات الجريمة المنظمة.

وعلى الرغم من تدهور العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وبعضا من دول الساحل (مالي، النيجر، بوركينافاسو) بعد الحادث الذي تعرضت له الطائرة المالية في أبريل 2025 عقب اختراقها للحدود الجزائرية، إلا أن العلاقات الدبلوماسية تم بعثها من جديد وبقوة مع النيجر وبوركينافاسو ابتداء من فيفري 2026، حيث شكلت زيارة رئيس المجلس العسكري في النيجر "عبد الرحمن تياني" إلى الجزائر في فيفري 2026 نقطة مهمة بين البلدين لإعادة بناء الثقة وإعادة تنشيط آليات التعاون المشتركة وبعثها من جديد، كما تم التأكيد على ضرورة إنشاء محطة لتوليد الكهرباء بقدرة 40 ميغاواط، بهدف رفع قدرات الشبكة الكهربائية في العاصمة نيامي. وهي لفتة مهمة لبلد يعتمد على أكثر من 70% من وارداته من الكهرباء.[27] كما توجت العلاقات الجزائرية البوركينابية بإعلان الجزائر عن برنامج بقيمة 50 مليار فرنك إفريقي (88 مليون دولار) لتحديث البنية التحتية للتعدين والطاقة في بوركينافاسو. في حين لم تستأنف العلاقات الدبلوماسية مع مالي إلا في شهر يوليو 2026، وهو ما يفسر قناعة

هذه الدول أنه لا أمن ولا استقرار ولا تنمية إلا من خلال مسار واحد قائم على التنسيق مع الجزائر وفق مبدأ المنفعة المتبادلة.

2.2 تحديات المقاربة التنموية الجزائرية في الساحل الإفريقي.

تواجه الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الساحل الإفريقي مجموعة من التحديات المتباينة، لعل أبرزها المعضلة الأمنية التي تمت الإشارة إليها في المحور الأول وتداعياتها السلبية على تمويل المشاريع الاقتصادية.

فعلى الرغم من المكاسب الكبيرة التي حققتها الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في السنوات الأخيرة في منطقة الساحل، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات متنوعة تحد من فعاليتها، إذ لا تزال منطقة الساحل الإفريقي منطقة هشة من الناحية الأمنية مما يحد من قدرة الجزائرعلى تجسيد مشاريعها الاقتصادية بسبب مشكلة انعدام الأمن باعتباره أحد التهديدات الرئيسية للاستثمارات الداخلية، ذلك أن نشاط الجماعات الإرهابية المتحالفة مع جماعات الجريمة المنظمة غالبا ما تستهدفها للحصول على التمويل اللازم لعملياتها سواء عن طريق اختطاف العمال الأجانب طلبا للفدية أو عن طريق التعدي على هياكل الاستثمار.[28]

إن أوضاعا كهذه تجعل أي مشروع اقتصادي طويل الأمد رهين لتحولات أمنية غير متوقعة، سواء من حيث حماية البنية التحتية أو ضمان استمرارية سلاسل التوريد، بالإضافة إلى تأثيرها على رغبة الشركاء الدوليين في تمويل المشاريع التي تمر عبر المناطق عالية الخطورة، وفي السياق نفسه، تشير العديد من تقارير الأمم المتحدة إلى أن تدهور الوضع في شمال مالي وغرب النيجر أعاد رسم خريطة التهديدات على حدود الجزائر، ما أجبرها على إعطاء الأولوية للنهج الأمني على الخيارات الاقتصادية في كثير من الحالات. ذلك أن الجزائر تدرك أن التحديات الأمنية لا تعطل حركة البضائع والأشخاص فحسب، بل تحد من فعالية دبلوماسيتها الاقتصادية بصفة عامة، كونها تخلق فجوة كبيرة

بين الرؤية الاستراتيجية والقدرة على تحويل مبادراتها التنموية إلى برامج مستدامة لاسيما في ظل محدودية الموارد المالية. [29]

الخاتمة:

بالخلاصة يمكن القول أن الدبلوماسية الاقتصادية التي تبنتها الجزائر اتجاه دول الساحل الإفريقي، بما تضمنته من مشاريع اقتصادية، أو شراكات استراتيجية ثنائية ارتبطت ارتباطا وثيقا بالمعطيات الأمنية المعقدة التي تميز الساحل، حيث تفرض التحديات المرتبطة بنشاط الجماعات الإرهابية المسلحة، وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود ضرورة تبني مقاربة شاملة ومتوازنة قائمة على تحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الهشة باعتبار هذا المسار يمثل حلا مستداما، وذلك إيمانا منها أن الاستقرار الأمني لا يمكن أن يتحقق أو يستدام دون خلق مساحات تنمية مشتركة تتقاطع فيها المصالح الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وعلى العموم، ومن خلال دراستنا للموضوع تم التوصل لمجموعة من النتائج كما يلي:

- تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية من أهم الأدوات التي أصبحت تلازم مسار السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي، كونها تمثل الأساس الذي ترتكز عليه لمعالجة أزمات دول الساحل الهيكلية.
- تعتبر المشاريع الأقتصادية الجزائرية مع دول الساحل محطات ضرورية لانعاش التنمية الاقتصادية في المنطقة.
- تعتبر حالة اللااستقرار التي تميز دول الساحل الإفريقي، والتي غالبا ما تترجم في شكل انقلابات عسكرية من أهم الأسباب التي ساعدت على توطين الجماعات الإرهابية والإجرامية.

كما تم ضياغة التوصيات التالية:

- ينبغي النظر إلى المشاريع الاقتصادية على أنها لا تمثل فقط مساعي للبنية التحتية ونقل الطاقة، ولكنها عملية تنموية مستدامة في منطقة الساحل.

- ضرورة تركيز الجزائر على تنمية العلاقات الاقتصادية الحدودية، كونها تمثل مفتاح استراتيجي لاختراق الأسواق في دول الساحل الإفريقي. ناهيك عن أنها تعمل كحصن منيع ضد تمدد وانتشار الجماعات الإرهابية والإجرامية.
- ضرورة التعجيل في وتيرة تجسيد المشاريع الجزائرية العالقة لاسيما بعد عودة العلاقات الدبلوماسية إلى سابق عهدها مع النيجر،بوركينافاسو ومالي.

التهميش و الإحالات :

[1] G. R. Berridge and James Alan, (2003), A Dictionary of Diplomacy, 2nd edition, Palgrave Macmillan, p 91.

[2] Hadjer Belmahdi, Salaheddine Khelfa, (2026), Algerian Economic Diplomacy and the Imperatives of Regional Integration in Africa: A Study of Border Cooperation Policy (2019–2029), Journal of Ecohumanism, Vol. 04, No. 04, p 3079.

[3] دانا علي صالح البرزنجي، يعقوب مهدي عارف، (2019)، دور الدبلوماسية الاقتصادية في مجال التعاون والصراع الدوليين "دراسة نظرية"، مجلة الدراسات السياسية والأمنية، المجلد 02، العدد 03، ص 46.

[4] فارس قرة، (2024)، الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: من مبادرة النيباد إلى تفعيل المنطقة الحرة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 01، ص 34.

[5] المرجع نفسه، ص 63.

[6] Hadjer Belmahdi, Salaheddine Khelfa, Op ; Cit, p 3080.

[7] قرة فارس، مرجع سابق، ص 63.

[8] The Institute for Economics& Peace, (march 2026), Global Terrorism Index 2026: Measuring the Impact of Terrorism, Sydney, p 30.

[9] Ibid, p 19.

[10] أسرة منبر الدفاع الإفريقي، (2025)، حلقة الوصل بين الجريمة والإرهاب، مجلة منبر الدفاع الإفريقي، المجلد 19، العدد 01، ص 52.

[11] هويدا شوقي أبو العلا، (2025)، انعكاسات الانقلابات العسكرية في الساحل الافريقي على النفوذ الفرنسي: دراسة حالتي النيجر والغابون، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 39، العدد 01، ص 499.

[12] Abdennour Toumi, (2023), Algeria and its role in the Sahel, link : https://www.natofoundation.org/food/algeria-and-its-role-in-the-sahel/ (consulté le 27/06/2026)

[13] Abderrahmane Mebtoul, (2026), Les enjeux géostratégiques entre le projet TSGP-Algeria et le projet Nigeria-Morocco Gas Pipeline (NMGP), link : https://www.geneva-institute.com/detailpub/339(consulté le 07/07/2026)

[14]Robert S. Burrell and Aina Folahanmi, (2026), The Geostrategic Alignment of Africa: What the Trans-Sahel Gas Pipeline Project Exposes, Journal of Strategic Competition, Vol. 2, No. 2, p p 3-4.

[15] ايكو ألجيريا، (2025)، توقيع الجزائر ونيجيريا والنيجر اتفاقيات لتسريع إنجاز مشروع أنبوب الغاز نيغال، الرابط: https://eco-algeria.dz/content (27/06/2026)

[16]international Trade Administration, (2022), Algeria Trans Saharan Gas Pipeline, link : https://www.trade.gov/market-intelligence/algeria-trans-saharan-gas-pipeline(consulté le 07/07/2026)

[17] Hadjer Belmahdi, Salaheddine Khelfa, Op ; Cit, p 3088.

[18] علي عويش، (2024)، المشروع العملاق يشهد تسارعاً في وتيرة تجسيده.. آفاق واسعة للتنمية والتعاون الإقليمي، الرابط: https://www.ech-chaab.com/new/2024/10/02/196172 (consulté le 07/07/2026)

[19] United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), the Islamic Development Bank (IsDB), (2022), The Trans-Saharan Road Corridor Towards an Economic Corridor: Commercializing and Managing the Trans-Saharan Road, Geneva, Switzerland, p 31.

[20] Hadjer Belmahdi, Salaheddine Khelfa, Op ; Cit, p 3086.

[21] Ministère de la Poste et des Télécommunications, (2026), Transsaharan Fibre Optic Backbone, link : https://www.mpt.gov.dz/transsaharan-fibre-optic-backbone/(consulté le 07/07/2026).

[22] African Development Bank Group, (2025), Niger takes a major step towards high-speed connectivity with handover of over 1,000 km of fibre-optic cable, link : https://www.afdb.org/en/news-and-events/press-releases/niger-takes-major-step-towards-high-speed-connectivity-handover-over-1000-km-fibre-optic-cable-88768(consulté le 27/06/2026)

[23] Ministère de la Poste et des Télécommunications, Op; Cit.

[24] هيام لعيون، (2026)، التنفيذ الميداني لمشاريع استراتيجية مع الشقيقتين تشاد والنيجر: الرّئيس تبون يقود الانفتاح الإفريقي، الرابط: https://www.ech-chaab.com/new/2026/05/05(consulté le 27/06/2026)

[25] كهينة بوعوينة، (2024)، سوناطراك تعتزم حفر 4 آبار لاكتشاف النفط بالنيجر، الرابط: https://elikhbaria.dz/elikhbariaplus/(consulté le 27/06/2026)

[26] Hadjer Belmahdi, Salaheddine Khelfa, Op ; Cit, p 3085.

[27] Hassane Koné, Djiby Sow, Leïla Salia Rahinatou, (2026), Le retour de l'Algérie au Sahel : crise ou opportunité?, link: https://issafrica.org/fr/iss-today/le-retour-de-l-algerie-au-sahel-crise-ou-opportunite(consulté le 27/06/2026)

[28] abdelwahab Hafiane, (2024), Challenges of activating Algeria's economic diplomacy and stakes of security problem in Africa, Journal of Politic and Law, Vol. 61, N°: 02, p 513.

[29] Yasmine Zarhloule, (2025), Between the Sahel and the Maghreb The Moroccan-Algerian rivalry is playing itself out in ties with Burkina Faso, Niger, and Mali, link:

https://carnegieendowment.org/middle-east/diwan/2025/09/between-the-sahel-and-the-maghreb(consulté le 27/06/2026)